

## الانتقال الديمقراطي بين التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية

### دراسة حالة الجزائر

## Democratic Transition between Political Trends and Socio-Economic Requirements- Case Study of Algeria-



طالب الدكتوراه/ يونس مسعودي

جامعة باقنتة 01، الجزائر

younes87@ymail.com

تاريخ القبول للنشر: 2019/02/10

تاريخ الاستلام: 2018/10/23



### ملخص:

يحاول الباحث في هذا المقال إبراز مفهوم الانتقال الديمقراطي من جهة، ومكانة هذا المفهوم كممارسة في الجزائر من جهة أخرى، إلى جانب التركيز على تموقع هذا المفهوم ما بين التوجهات السياسية المتمثلة أساسا في فهم مشكلات الدولة وتحقيق متغيرات الأمن والاستقرار السياسي وانتقال السلطة؛ وبين المتطلبات السوسيو-اقتصادية والمتمثلة هي الأخرى في تحقيق النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) وتجاوز أزمة توزيع الدخل وتوفير التعليم.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ التنمية السياسية؛ التنمية الاجتماعية؛ التنمية الاقتصادية؛ الاستقرار السياسي؛ انتقال السلطة؛ النمو الاقتصادي؛ الجزائر.

### **Abstract:**

*Through this article, the researcher tries to spotlight democratic transition as a concept in theory and to highlight its status as a practice in Algeria. The focus is also put on the positioning of this concept in the course of both political trends, i.e. understanding the State problems and achieving the variables of security, political stability and the Power transfer, and the socio-economic requirements, i.e. achieving the economic growth (State wealth), overcoming the crisis of income distribution and providing education, as well.*

**key words:** *Democratic Transition; Political Development; Social Development; Economic Development; Political Stability; Transfer Of Power; Economic Growth; Algeria.*

## مقدمة:

تحظى عملية الانتقال الديمقراطي بأهمية بالغة في الأنظمة السياسية، العربية والغربية على حد سواء، باعتبارها عملية محددة للنسق السياسي ومتطلباته الداخلية والخارجية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، من هنا جاء الانتقال الديمقراطي كاستجابة للتحوّلات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين.

كما يعد الانتقال الديمقراطي من بين أهم الملامح الأساسية لعملية التطور السياسي؛ وأحد أهم التغيرات السياسية التي تشهدها العديد من دول العالم الثالث عموماً، والجزائر على وجه خاص، حيث أن هذه الأخيرة عرفت أحداثاً عديدة ومتنوعة خلال المرحلة الممتدة من 62 إلى 89 ومن 89 إلى غاية وقتنا الحالي، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت في الانتقال من نظام إلى نظام آخر (سياسيا واقتصاديا).

من ذلك تمثل دراسة عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر أهمية بالغة، ليس لأن ذلك سيدفع بالباحث إلى تحديد طبيعة الدوافع والأسباب وكذا الأهداف الرئيسية التي تقف وراء هذه العملية ومبرراتها، وإنما أيضا لأجل دراسة العلاقة بينها على اعتبارها متغيرا سياسيا يتأثر ويؤثر في متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية.

## - أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة في قيمتها العلمية والواقعية، كونها تعالج موضوعا هاما يربط بين ثلاث متغيرات جوهرية، والبحث في العلاقة بينها، بحيث تربط بين الانتقال الديمقراطي كعملية والتوجهات السياسية من جهة؛ ومن جهة أخرى بينه وبين المتطلبات السوسيو-اقتصادية، أين سيحاول الباحث فهم مسار عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وربطها أولا بفهم مشكلات الدولة التي تنحصر في إشكالية السلطة وطريقة الوصول إليها وممارستها في مجتمعات تفتقد لمقومات ودعائم الديمقراطية، وذلك مرده القصور في بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال؛ ثم ربطها ثانيا بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تنحصر هي الأخرى في ثلاث أزمات، هي: أزمة الدخل، أزمة التوزيع وأزمة التعليم.

وبالتالي إدراك الفترة الانتقالية التي تمر من خلالها الجزائر، وتبيان محاولات ترسيخ الديمقراطية، من خلال البحث في العوامل والأسباب والمظاهر، وإيجاد الآليات والضوابط التي تحكم الظاهرة السياسية في الجزائر، خاصة وأن الموضوع منحصر في دراسة العلاقة بين الانتقال الديمقراطي كعملية سياسية تتموقع بين كل من التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية.

## - حدود المشكلة البحثية:

تلخص حدود المشكلة البحثية فيما يلي:

النطاق الزمني: يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة منذ تبني الجزائر التوجه نحو التعددية السياسية والانفتاح نحو الاقتصاد الحر-اقتصاد النظام الرأسمالي-، أي منذ دستور 23 فيفري 1989 إلى غاية 2014.

النطاق المكاني: تتحدد المشكلة البحثية في نطاق مكاني محدد هو الجزائر، إذ يعتبر النطاق المكاني للبحث ميزة بحثية في حد ذاته، حيث أن الجزائر قطعة رئيسية في المجال المغربي والعربي والإسلامي والمتوسطي والإفريقي.

النطاق الموضوعي: يتلخص النطاق الموضوعي الذي التزم به الباحث في هذه المشكلة البحثية في تحديد العلاقة بين كل من المتغير السياسي والمتغير الاقتصادي والمتغير الاجتماعي، حيث أن المتغير الأول فيتحدد في عملية الانتقال الديمقراطي، أما المتغير الثاني فيتحدد في مسألة التنمية الاقتصادية؛ في حين أن المتغير الثالث فيتحدد هو الآخر في مسألة التنمية الاجتماعية.

#### - إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، فإن التركيز في هذه الورقة البحثية سينصب على إبراز تموقع الانتقال الديمقراطي ما بين التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية في الجزائر، من ذلك ستكون إشكالية الدراسة حول ذلك مطروحة على النحو التالي:

ما أثر كل من التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية على عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر؟

#### - فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يستند التأثير على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر على طبيعة الإمكانيات المتاحة أمام اقتصادها.

- كلما قلت الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كلما زادت عملية الإصلاح السياسي نحو انتقال ديمقراطي.

- كلما زاد اتجاه الرسوخ الديمقراطي في الجزائر، كلما أثر ذلك على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

#### - منهجية الدراسة:

تتطلب طبيعة المشكلة البحثية مجموعة من المقاربات النظرية والمنهج العلمية، وضرورة توظيفها حسب الحالات المناسبة لها، من أجل الالتزام بشروط البحث العلمي؛ وذلك مبيّن في الآتي:

## 1- المقاربات النظرية المستخدمة:

## - الاقتراب البنائي الوظيفي:

تم التطرق لهذا الاقتراب النظري في هذه الدراسة، من أجل النظر إلى النظام السياسي الجزائري على مستويات ثلاث تشمل كل من قدرات النظام السياسي، ووظائف التحويل، وأخيرا وظائف الاستمرار والتكيف، من أجل البحث في الأزمات التي تعترض وظيفتي الاستقرار والاستمرارية للنظام السياسي الجزائري.

## - الاقتراب النظمي:

تم الاستعانة في التحليل على هذا المقرب النظري، من أجل توضيح الملامح العامة والمحددات الأساسية للنظام السياسي الجزائري، وتبيان التفاعلات السياسية في المجتمع والتي تشكل نظام سلوك يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة الأخرى، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به التي تؤثر فيه.

## - اقتراب الاقتصاد السياسي:

يعتبر أنصار هذا الاقتراب أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة، ومن ثم فهي تعتمد بصورة أساسية على الظاهرة الاقتصادية، لذلك وضعوا مجموعة من الشروط الاقتصادية التي جعلت سببا أساسيا لتحقيق الديمقراطية السياسية، وهذه الشروط تتمثل في وجود اقتصاد أكثر توجهها نحو السوق؛ وجود مستوى اقتصادي وتكنولوجي عال؛ وجود تقاليد ثقافية أكثر تسامحا، وأقل انغلاقا، وأقل قابلية للحلول الوسط؛ وجود مستوى عال من التعليم؛ وجود درجة عالية من التمدن، وجود تعددية اجتماعية بما فيها وجود طبقة برجوازية ومستقلة<sup>(1)</sup>؛ من هنا، كانت الضرورة البحثية للاستعانة بهذا المقرب لدراسة ما سبق وتجسيده على الحالة الجزائرية.

## 2- المناهج العلمية المتبعة:

## - المنهج التاريخي:

سيتم اتباع المنهج التاريخي، لمرور النظام السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بمراحل في تطوره تاريخيا وزمنيا، فهذا يركز على دراسة الماضي لأجل فهم الحاضر والتمكن من استقراء المستقبل.

## - المنهج الوصفي:

سيتم استخدام هذا المنهج من أجل وصف ظاهرة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، وعلاقتها بمتغيرات الدراسة، إلى جانب تحليلها وتفسيرها بغية الوصول لنتائج علمية.

## - منهج دراسة الحالة:

سيتم اعتماد هذا المنهج باعتبار أن الباحث سيتناول متغيرات البحث من خلال تدعيمها بدراسة حالة معينة هي التجربة الجزائرية.

## - خطة الدراسة:

وستتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة، والفرضيات المطروحة بالاعتماد على المقاربات النظرية، واتباع المناهج المستعان بها في التحليل، وفقا لخطة الدراسة التالية:

المبحث الأول: التوجهات السياسية

المطلب الأول: فهم مشكلات الدولة

المطلب الثاني: الأمن، الاستقرار السياسي وانتقال السلطة

المبحث الثاني: المتطلبات السوسيو-اقتصادية

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: توفير متطلبات المعيشة الأساسية -التنمية الاجتماعية والاقتصادية

## المبحث الأول

## التوجهات السياسية

تتمثل أهم التوجهات السياسية أساسا في متغير القدرة التنظيمية التي تؤثر وتتأثر من خلال عملية الانتقال الديمقراطي، وأهم المتغيرات السياسية التي تعد هامة في عمليتي الانتقال نحو الديمقراطية والتنمية السياسية، والمبادرة لرسم سياسات إصلاح اقتصادي ناجحة؛ كما يعتبر هذا المتغير من بين أهم المستويات الوظيفية للنظام السياسي، والمتمثلة في القدرات التي حددها كل من "غابريال الموند" و"بنجهام باول" *Benjham Powell* (\*)، أي هي قدرة النظام على ضبط سلوك وعلاقات الأفراد<sup>(2)</sup>؛ وعلى رأس قائمة هذه التوجهات المتطلبات التالية:

المطلب الأول: فهم مشكلات الدولة

يعد قيام الدولة الوطنية وفهم المشكلات التي تعترضها من بين أهم المرتكزات الأساسية لنجاح عمليتي التنمية والانتقال نحو الديمقراطية، من خلال إصلاحها، ويكون إصلاحها شاملا لجميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... الخ، وذلك لما سينعكس من خلاله إيجابا على مستقبل هذه الدولة، وفي هذا الصدد يمكن الاستناد لما قد ذكره الباحث "برهان غليون" فيم يلي:

"البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية... وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة"<sup>(3)</sup>.

يوجد اتفاق شبه تام لمعظم الباحثين مفاده أن للدولة دور مؤثر في التنمية بكل مجالاتها وتعزيز الانتقال نحو الديمقراطية، وعلى الرغم مما يقيمه أنصار الليبرالية الجديدة من ارتباط بين الحريتين السياسية والاقتصادية القائمة على الحد من دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي<sup>(4)</sup>، إلا أن الداعي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الرغبة في القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل بتنظيم الانتاج والاستهلاك، وهذا ما يجب على الدول أن تسعى إليه من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وذلك بتوجيه جانب من مواردها للاستثمار في المجالات التي لا يتمكن النشاط الفردي من الاستثمار فيها لنقص في الخبرة أو في رؤوس الأموال، وبتوجيه تجارتها الخارجية وفقا لاحتياجات البلاد<sup>(5)</sup>. إن التجارب التاريخية التي أفضت إلى بناء مجموعة من النظريات حول الدولة تؤكد فرضية أسبقية عملية بناء الدولة على اعتماد نموذج الديمقراطية التعددية الذي يعتبر في المحصلة النهائية مجرد نتيجة لخطوات ومراحل بناء الدولة الوطنية، وينطبق هذا على حالة الجزائر، أين قررت النخبة الحاكمة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، والذي تطلب على الأقل توفير أدنى الشروط لتجسيد النموذج الديمقراطي الغربي، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية أن تتبنى توجهات سياسية تتمثل في خيار الإصلاح الراديكالي، المتمحور أساسا حول تآكل مصادر شرعية نظام الحكم وما ترتب عنها من أزمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية<sup>(6)</sup>.

كما أن عملية بناء الدولة الديمقراطية الحديثة في الجزائر وفهم مشكلاتها، يقتضي مقارنة شاملة ومتشعبة الأبعاد، تنطلق من بناء المؤسسات وفصل الدولة عن الأشخاص الذين يمارسون السلطة باسمها، مروراً بتفكيك منظومة الاستبداد، وبناء ثقافة ديمقراطية تعزز من المشروعية والتي تقود إلى عملية انتقال ديمقراطي تركز لحق الأفراد في اختيار من يحكمهم عبر عملية سياسية تشارك فيها جميع القوى الاجتماعية دون أي إقصاء أو تهميش<sup>(7)</sup>.

فذلك ينطبق على حالة الدولة الوطنية الجزائرية من خلال تطور نظامها السياسي، عرفت منذ تأسيسها إلى اليوم أزمات متعلقة ببنائها وتنظيم سلطتها، وتراكمات سلبية على مختلف الأصعدة والمجالات، تتطلب المراجعة والتقييم والتقويم، وأن الحلول الارتجالية السريعة التي يأتي إليها النظام الحاكم، من حين لآخر - من حين لآخر - على حساب الحلول الواقعية الاستراتيجية عقدت الحياة أكثر وأزمتها، وهو الأمر الذي لم ينتج إلا سياسات ترقيعية، أدت إلى الإقصاء والتهميش والخوف ومحاربة الحلول الابتكارية التجديدية، ورفض الرأي الآخر، كل ذلك أدى في النهاية إلى المواجهة والعنف والتطرف من كل الأطراف؛ فلقد أفرزت الثورة الجزائرية كسائر ثورات العالم خلال مسيرتها العملية نتائج إيجابية وأخرى سلبية، غير أن هذه الأخيرة تغلبت وانتشرت مع مرور الوقت، وتحولت إلى سلوك مناف لأهداف الثورة التحريرية، وهو الأمر الذي وسع في الهوة الحاصلة بين الحكام والمحكومين، حتى أصبح مجرد التفكير في معالجته يهدد بالخطر، وأن مجرد الاستشعار بذلك يولد أزمات أخرى متلاحقة أهدرت قدرات التنمية الوطنية وشوهت بالتناقض وأهداف ومبادئ الثورة التحريرية، بحيث تشخصت تلك الأزمات في السمات والأحداث التالية<sup>(8)</sup>:

- استولاء قيادة الأركان العسكرية على مقاليد السلطة، والأخذ بالأولوية للعسكري على السياسي.
- تجسيد سلطة عسكرية حاكمة، تحت عنوان نظام جمهوري ديمقراطي شعبي.
- مسيرة بناء الدولة الوطنية خلال السبعينيات حافلة بإنجازات في مجالات شتى، أجهزة الحكومة والتعليم والإعلام والعدالة الاجتماعية النسبية؛ لكن في الثمانينات بدأ الانهيار والتراجع، وبعد ممارسة

استغرقت ثلاثة عقود من الزمن بدأت مظاهر الأزمة الوطنية، وأبعادها تتجلى تحت وطأة ثلاث عناصر أساسية، انحصرت الأولى منها في احتكار السلطة من قبل المؤسسة العسكرية، أما الثانية تمثلت في محدودية المردود التنموي، وتكريس التفاوت الطبقي، واتساع دوائر التهميش والاستقطاب الطبقي، في حين أن الثالثة تمثلت في محاربة المشروع الوطني بعروبتة وإسلامه وتهميش التاريخ.

- كل ذلك ساهم في الانتفاضة الشعبية بتاريخ 05 أكتوبر من سنة 1988، في حين أن انتخابات جوان 1990 كانت تحمل دلالات حيوية بالنسبة لمستقبل الجزائر، من الناحية الديمقراطية الشعبية والمنافسة السياسية التعددية.

- تدخل الجيش في سنة 1991 لإجهاض العملية الانتخابية وإقالة "الشاذلي بن جديد"، وحل المجلس الشعبي الوطني ومساهمة الجيش بذلك في بلورة الأبعاد المختلفة لأزمة النظام السياسي وأزمة الجزائر.

- كل ذلك يكمن في غياب مشروع استراتيجي للدولة الوطنية والمواطنة التي تجمع حولها كافة الطوائف السياسية والاجتماعية وكذلك غياب السيادة الشعبية باعتبارها مصدرا للسلطة من الناحية الدستورية عن طريق ديمقراطية حقيقية وانتخابات نزيهة وشفافة وإلغاء السلطة الأبوية على الشعب الجزائري، ليتحمل مسؤولياته التاريخية كما تحملها في مواجهة أعتى قوة استعمارية عرفها التاريخ الحديث<sup>(9)</sup>.

من خلال ما سبق ذكره عن الحالة الجزائرية، يمكن فهم بناء الدولة الجزائرية الحديثة ومشكلاتها، وأهم الأزمات التي اعترضت قيام سلطتها السياسية، كما يمكن اعتبار ذلك أيضا نقطة التحول نحو الديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات السياسية والاقتصادية الفعالة.

### المطلب الثاني: الأمن، الاستقرار السياسي وانتقال السلطة

تناول الباحثون-عبر عقود طويلة- مفهوم الأمن دوماً من منظور الدولة، وظهرت في هذا الإطار تعريفات متعددة للأمن تنطلق جميعها من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها وتأمين مصالحها في مواجهة التهديدات الخارجية، وركزت الدراسات على مفاهيم الأمن الوطني<sup>(10)</sup>، وذلك لما لها من أهمية وضرورة لترسيخ الأمن والاستقرار في الدولة على نحو صحيح، ويلاحظ المراقب أن الحديث اليوم عن الأمن الوطني من قبل المسؤولين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل: تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي وغيرها<sup>(11)</sup>.

كما يعتبر بعض المفكرين والباحثين البعد الداخلي هو البعد الحاكم في مفهوم الأمن الوطني نظرا لطبيعة الارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويرجع هذا البعد إلى مكونات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والعسكرية التي تشكل مظاهر قوتها الداخلية وتؤثر بالتالي على سياستها في بعدها الخارجي، كما يرجع إلى طبيعة النظام الدولي المعاصر الذي يعرض الدولة للاختراق الخارجي والتبعية من دول أخرى لها مصالح واهتمامات داخل الدولة، ويعود ذلك إلى ثورة المعلومات

والتقدم التكنولوجي الكبير وكثافة العمل الدبلوماسي والتوسع في الاعتماد التجاري والاقتصادي والاستراتيجي المتبادل بين الدولة والدول الأخرى<sup>(12)</sup>.

كما تؤثر كل من الخلافات الداخلية، والمشاكل الطائفية والأيدولوجية، والنشاط التنموي، والتماسك الاجتماعي وغيرها على البعد الداخلي، في حين يعتبر هذا البعد الركيزة الأساسية للأمن الوطني، نظرا للتطور الكبير في وسائل وأساليب التهديد، والوسائل الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والنفسية والمعنوية تلعب دورا أكثر نشاطا على المسرح الدولي، ومن الناحية الفعلية فإن الارتباط وثيق بين البعدين الداخلي والخارجي، والأمن الوطني هو محصلة التفاعل بين هذين البعدين<sup>(13)</sup>.

في حين، يعد اللأ استقرار السياسي حالة واردة مع كيفية استلام السلطة والمحافظة عليها كجوهر للنظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل منها تقصي العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية بغية إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على ديمومة النظام السياسي، وذلك كله سينعكس مباشرة في الحياة الاقتصادية، وهنا يتأكد أن جهود الدولة المؤسساتية تنصب على جوانب تثبيت السلطة وديموميتها وتوفير أسباب الثبات والاستقرار للنظام السياسي على حساب النشاطات والوظائف الأخرى، من ذلك يعتبر تحريك الحياة الاقتصادية وإعطاء الفرصة لأصحاب الرأي من تخطيطها ومتابعة تنفيذ خططها وتعديلها بما يتناسب وتحقيق الأهداف مرهونا باستقرار وثبات النظام السياسي<sup>(14)</sup>.

كما أن لطبيعة النظام دور جوهري في تحديد مكانة ووزن المعارضة السياسية، التي تمثل التهديد المهم للسلطة في حالة عدم مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية، والاستفادة من ملاحظاتها النقدية لتسيير الأمور والأخذ بالرأي الآخر كأحد الوسائل في تعديل المسارات الخاطئة التي قد تحدث من خلال النشاطات المختلفة، كما أن لدرجة ثبات الأمن السياسي تأثير على الحياة في كل جوانبها (السياسية، الاجتماعية والسياسية)، فمن جهة سيكون كل ذلك مرهونا بدرجة استخدام العنف السياسي بين السلطة الحاكمة والمحكومين، أو حتى من جهات المعارضة، ومن جهة أخرى سينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي العام وحركة الأسواق<sup>(15)</sup>.

يعتبر الاستقرار السياسي متغيرا مستقلا لتحقيق وتوفير الطمأنينة، مؤثرا في متغير تابع ممثلا أساسا في تحقيق المشاركة السياسية الواسعة، الفعالة والجدية<sup>(16)</sup>، وتنحصر العلاقة أساسا بين توفير الأمن والاستقرار السياسي وبين إنجاح المرحلة الانتقالية وترسيخ الديمقراطية من خلال متطلبات ازدهار الديمقراطية وترسيخ المرحلة الانتقالية فيها، والتي تعد ضمن العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي<sup>(17)</sup>.

والحديث عن الأبعاد الثلاثة سألفة الذكر (الأمن، الاستقرار السياسي وانتقال السلطة) في الجزائر

يمكن التطرق للنقاط التالية:

- يرتهن الأمن الذي يفضي للاستقرار السياسي في الجزائر بوجود نظام مؤسساتي متوازن، يدخل في تركيبته: المؤسسة العسكرية بجيشها الحامي للدولة وحدودها الخارجية، السلطة السياسية كمؤطر



ومنافس داخل العملية السياسية التعددية، ومؤسسات تمثيلية بطرق حرة ونزيهة، إلى جانب مؤسسة قضائية مستقلة تضمن الحقوق، وتعلي مكانة القانون، وأخيرا فضاء إعلامي حر وموضوعي<sup>(18)</sup>.

- إن الأزمات السياسية والأمنية المتتالية التي أعقبت عملية الانفتاح السياسي في الجزائر، جعلت من الأمن والاستقرار السياسي في خطر، ومظهرا لأزمات متعددة، أين ساهمت معطيات اقتصادية واجتماعية في زيادة حدتها، ولأجل تجاوز هذه الأزمات، استدعى ذلك دعم الأمن والاستقرار في البلد ومأسسة لنوع من الأخلاق السياسية المبنية على الحوار والنقاش والتداول<sup>(19)</sup>.

## المبحث الثاني

### المتطلبات السوسيو-اقتصادية

يذهب أنصار الليبرالية الجديدة إلى عدم وجود علاقة بين الديمقراطية كنظام سياسي وبين النظامين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تنطبق الديمقراطية على الجانب السياسي فقط دون الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وتغدو الديمقراطية السياسية وسيلة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة الحقوق، وترسيخ هذه الديمقراطية وعملها بفعالية لم يتم إلا بعد إدخال مجموعة من المتطلبات التي تتمثل في القيم والأغراض الاجتماعية، وهي بمثابة أركان الديمقراطية الصحيحة المتقدمة؛ وتأكيدا لهذا الرأي، قال الأستاذ "كمال المنوفي" في أحد حلقات النقاش البحثية<sup>(20)</sup>:

"إن للديمقراطية مصاحبات أو شروطاً اقتصادية واجتماعية، وأن هناك بلدان حققت انطلاقة اقتصادية في ظل نظم سلطوية شرسة أحياناً كما في حالة الصين وناعمة كما في حالة ماليزيا، وسنغافورة... الخ، لكن الرأي الغالب هو الذي يقول بالتلازم بين الديمقراطية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنني من المؤمنين مع هؤلاء الذين يرون ذلك بأنه لا تنمية اقتصادية بغير تكريس لاحترام حقوق الإنسان، وأنه لا تنمية اقتصادية بغير استثمارات، ولا استثمارات بغير حريات، والحريات لا يكفلها إلا نظام الديمقراطية الحقيقي".

إجمالاً لما سبق، يمكن تحديد أهم المتطلبات ذات الطابع السوسيو-الاقتصادي في الآتي<sup>(21)</sup>:

#### المطلب الأول: التنمية الاقتصادية

برزت بعض النقاشات التي تستكشف العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في مجال حقلي دراسات التنمية والسياسة المقارنة، أين يعتبر "مارتن لبست" أول من تحدث عن هذه العلاقة في مقالته الشهيرة عام 1959 "بعض الشروط الاجتماعية المسبقة للديمقراطية"، من خلال البحث في الارتباط الإيجابي بين الثروة والديمقراطية، باعتباره أن النظام الديمقراطي لم يسقط أبداً بعد بلوغه مستوى معين للدخل (6055 دولار لكل فرد مقاساً بسلة من حسابات الناتج المحلي الاجمالي لعدة دول). غير أن قوة العلاقة هذه لا تعني وجود سببية، ولهذا فإن الأكاديميين ومحلي التنمية وصناع السياسة انشغلوا لفترة طويلة في إزاحة الغموض عن العلاقة المعقدة بين التنمية والديمقراطية ومحاولة تقرير إن كان هناك ارتباط سببيا بين الاثنين<sup>(22)</sup>.

فمسار التنمية الاقتصادية في الجزائر اكتنفه العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة<sup>(23)</sup>. -سيتم التفصيل أكثر في هذا الجانب، في العناصر اللاحقة -

### المطلب الثاني: توفير متطلبات المعيشة الأساسية -التنمية الاجتماعية والاقتصادية -

إن حالة الجزائر، بخصوص التنمية الاقتصادية لمواجهة الأزمات تقتضي إعادة النظر والمراجعة الجذرية لكثير من الخيارات السابقة حتى تتكيف مع التغيرات التي طرأت على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتتجاوز الأخطاء القاتلة التي تضمنتها التجربة الماضية -أزمة التسعينات- من خلال تشجيع الاستعمال العقلاني للموارد والثروات الممكنة -الامكانيات الاقتصادية-، المادية والبشرية منها على الخصوص، ولعل أول خطوة في ذلك الاتجاه هي إعادة تقويم الموارد مثل النفط والغاز الطبيعي، وكذلك الخبرات والمهارات الفنية والعلمية المتراكمة في هذين الميدانيين، واستعمال عائداتهما لتطوير فروع جديدة من الصناعات وتنشيط الاستثمار<sup>(24)</sup>.

فمن خلال ذلك، هناك من يرى أن التنمية الاقتصادية تبنى على انتقال من مرحلة إلى أخرى مثل فترة الخماسية والسداسية وغيرها، وهناك من يرى بأن التنمية مثل النابض أي كلما كان أكثر مرونة وسماكة كلما يكون الانتقال أكبر أي الانتقال عبر الصدمات؛ وهناك من يرى أن التنمية لا تعني فقط الوفرة المادية وإنما التنمية تؤدي إلى الشمول أي الاهتمام بكل الظواهر المتعلقة بالبشر وتنمية المؤسسات وعدم التمييز بين الأشخاص والمؤسسات نفسها، وهذا ما يدفع للحديث عن نقطة أساسية وهي التنمية البشرية التي أصبحت من أهم المتطلبات فهي من أجل الإنسان وللإنسان وبمعنى آخر هي توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة، وأول مرة استعمل هذا المصطلح سنة 1977 وأعلن عنه رسميا سنة 1986 في الأمم المتحدة<sup>(25)</sup>.

وأهم ما يتعلق بمتطلبات المعيشة الأساسية التي تتضمنها الديمقراطية والمساعدة على عملية الانتقال الديمقراطي، وما يجعل هذه الأخيرة بفعل الحرية والمساواة تمكن الفرد من الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والمتطلبات، هي:

### الفرع الأول: الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل (أزمة التوزيع)

تتعلق أزمة التوزيع بعدم قدرة النظام السياسي في أن يكون عادلا ومساويا في توزيعه لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم مقدرته أيضا على توزيع عوائد التنمية المادية وغير المادية على المجتمع<sup>(26)</sup>، هذا ما يجعل من الحكومات تواجه هذه المشكلة بالقرض المباشر في توزيع الثروة، وتؤثر بشكل فادح وكبير ظاهرة الفساد السياسي على أزمة التوزيع من خلال وجود عناصر شاذة وفساد في موقع المسؤولية، تقوم بخلخلة النظام الاجتماعي من خلال وجود طمعها بمصالحها الخاصة ويقصد بأزمة التوزيع أيضا الزيادة

الهائلة في كم المطالب الشعبية التي تتعلق بمنافع مادية من الحكومة وإدخال فكرة أن الحكومات هي المسؤولة عن مستوى المعيشة هذا في المجتمع<sup>(27)</sup>.

أثناء قمة رؤساء الدول في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لآفاق 2015، هو القضاء على الفقر المدقع والجوع، كما جاءت الملاحظات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالنسبة للجزائر إيجابية فيما يخص التقدم المحرز في اتجاه تحقيق هذا الهدف، ورأى البرنامج أن الجزائر بصدد تحقيقها الأهداف التالية<sup>(28)</sup>:

- تقليص نسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع بنسبة % 50 وتمكين جميع الأطفال من إتمام طور كامل من الدراسات الابتدائية.

- العمل على تخفيض نسبة الفقر العام المقدر ب %8.5 من السكان سنة 2002 و %8.0 سنة 2003، إلى %6.8 سنة 2004 كخطوة أولى.

- ثم محاولة القضاء على الفقر كخطوة ثانية، من خلال بعث النشاط الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل وانتهاج سياسة التضامن الوطني، حيث سجلت مداخيل الأسر في سنة 2004 ارتفاعا بنسبة %14 منها نسبة 9 % تمثلها خصوصا الزيادات في الأجور.

كما جاء في هذا الصدد وفي العديد من البرامج المدعومة لمشاريع التنمية في مختلف مجالاتها، خاصة الاقتصادية، بعض السمات والخصائص المتمثلة فيما يلي<sup>(29)</sup>:

- خلال الفترة الممتدة من (2005-2009):

اتسم النمو الاقتصادي بالانخفاض، بسبب تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية مع أواخر سنة 2007؛ كما أن القطاع الصناعي الخاص قد حقق معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سلبية. غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛ إلا أنه في هذه الفترة انخفضت نسبة البطالة من %17.7 إلى %10.3 سنة 2009.

- خلال الفترة الممتدة من (2010-2014):

تميزت البرامج في هذه الفترة بحجمها الاستثنائي وحرص الحكومة على تميمها على الصعيد الاقتصادي والذي سينعكس على الجانب الاجتماعي والمعيشي، حيث هدف إلى التقليل من معدلات البطالة من خلال خلق 03 ملايين منصب عمل، إلى جانب الاهتمام بالموارد البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية للبرامج الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: توفير التعليم:

يؤدي كل من التعليم، الرعاية الصحية، الضمانات الاجتماعية ضد البطالة وغيرها دورا رئيسا في الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، ويظهر دورها، بالتالي في تعزيز عملية الانتقال الديمقراطي، إلا

أن أهمية التعليم تظهر بشكل خاص في ذلك، من حقيقة أن توفير التعليم يعزز فرصة المشاركة الديمقراطية كنتيجة لتزايد الوعي بالحقوق، والاطلاع على الأحداث وتكوين رأي شأنها، والتعبير عن موقف بصددها<sup>(30)</sup>.

ولابد الإشارة إلى نقطة أساسية تتعلق بالتعليم، وهي دور وسائل الإعلام والاتصال، التي من شأنها أن تساعد وتدعم على التعليم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون لها دور في تعزيز عملية الانتقال نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية ومن ذلك التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة. إذن تعتبر متطلبات وضرورات التنمية، الشروط الاقتصادية مسألة أساسية باعتبار أن انهيار البنى الاجتماعية والاقتصادية كان من بين الأسباب التي أدت إلى تأجيج العنف<sup>(31)</sup> الاجتماعي الذي فجر الانتفاضات الشعبية في العالم العربي - الجزائر في التسعينات-. فالعملية الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا في بيئة اقتصادية مواتية، ولهذا يتعين على المجتمع في إطار سعيه العام من أجل التنمية، أن يهتم بصفة خاصة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للطبقات المحرومة ليضمن من ثم اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية - القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية<sup>(32)</sup>.

### الخاتمة:

تناولت هذه الورقة من خلال العناصر المتطرق إليها، مسألة الانتقال الديمقراطي بين التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية، من خلال البحث في أهم المقومات وعلاقة التنمية بين أبعادها الثلاث: السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

فكان التركيز في العنصر الأول على التوجهات السياسية المتمثلة في فهم مشكلات الدولة وتحقيق متغيرات الأمن والاستقرار السياسي وانتقال السلطة.

ثم بعد ذلك، تم التطرق في العنصر الثاني للمتطلبات السوسيو-اقتصادية المتمثلة هي الأخرى في تحقيق النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) وتجاوز أزمة توزيع الدخل وتوفير التعليم.

ولكون موضوع هذه الورقة يدور حول علاقة الانتقال الديمقراطي بالجزائر كمتغير تابع، وكل من التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية كمتغير مستقل، تم إبراز العلاقة بين هذه المتغيرات، من خلال توصيفها وتحليلها، بالاعتماد على المقرب البنائي الوظيفي، "غ. ألموند"؛ من خلال موضوع التنمية والنمو الاقتصادي وثراء الدولة الجزائرية، بحيث هذا المؤشر يلعب دورا هاما في تعزيز وترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية، وتوفير متطلبات المعيشة الأساسية عن طريق الحد من الفقر والقضاء على مشكل التفاوت في توزيع الدخل، إلى جانب توفير التعليم، كل ذلك في سبيل تحقيق تنمية سياسية، اجتماعية واقتصادية وبالتالي تنمية شاملة، إلى تنمية مستدامة، تلعب دورا جوهريا في الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخها، دون أن ننسى دور الدولة، ومدى تحقيق وتوفير عنصر الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي وانتقال السلطة سلميا، وبالتالي تحقيق عملية انتقال ديمقراطي حقيقية وناجحة.

وبذلك نكون قد بحثنا في الأثر التي تخلفه التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية على عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر، من خلال ارتباط عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر بتأثير وطبيعة الإمكانيات المتاحة أمام اقتصادها؛ فكلما قلّت إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كلما زادت عملية الإصلاح السياسي نحو انتقال ديمقراطي.

## الهوامش:

- (1) محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص-ص.316-317.
- (\*) للمزيد حول هذا الموضوع، راجع في ذلك:
- جبرائيل الموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، تر. محمد زاهي بشير المغربي، بن غازي: جامعة قاريونس، 1996، ص-ص.281-303.
- جبرائيل الموند وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط.5، تر. هشام عبد الله، لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص-ص.192-197.
- (2) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص.64.
- (3) إبراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص.51.
- (4) منار محمد الرشواني، "سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ندوة علمية حول: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، 11/30-11/1999، عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص.145.
- (5) مختار عبد الحكيم طلبية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية- النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007، ص.82.
- (6) حسين بوقارة، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص-ص.33-34.
- (7) محمد صافو، "بناء الدولة والأمن الإنساني في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، ع.18، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص.26.
- (8) مخلوف صمود، "طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري - قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص-ص.335-336.
- (9) المرجع نفسه، ص-ص.337-350.
- (10) خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، ع.13، يناير 2006، ص.4.
- (11) فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص.15.
- (12) أحمد عبد الحلیم عطية، تحديات الأمن القومي في التسعينات، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991، ص.506.
- (13) (بتصرف) المكان نفسه.
- (14) فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص.157.
- (15) المرجع نفسه، ص-ص.158-159.
- (16) رعد عبودي بطرس، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع.206، 1996، ص-ص.30-31.
- (17) منار محمد الرشواني، مرجع سبق ذكره، ص.146.
- (18) محمد صافو، مرجع سبق ذكره، ص.15.

- (19) خير الدين قاضي، "الديمقراطية التداولية وتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر: مقارنة لتجاوز الأزمات الاجتماعية والسياسية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، ع.18، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص.194.
- (20) كمال المنوفي، "تأثيرات التحول الديمقراطي على هياكل الدول في المنطقة العربية"، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، تح. أحمد فخر، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، يوليو 2005.
- (21) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "خارطة طريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربي اليونسكو توكب عمليات التحول الديمقراطي"، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظّمته اليونسكو، فرنسا: مقر اليونسكو، 21 جوان 2011، ص-ص.137-138.
- (22) حاتم حميد محسن، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية - أيهما شرط مسبق للآخر؟"، ورقة مقدمة في مؤتمر "ولتن بارك" للديمقراطية، 23-25 أكتوبر 2007، ص.07.
- (23) طالم علي وفيلاي بومدين، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع.06، جوان 2016، جامعة يحي فارس المدينة: مخبر التنمية المحلية المستدامة، ص.111.
- (24) عنصر العياشي، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، ع.191، جانفي 1995، ص.90.
- (25) جدو فؤاد، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الوطني الأول حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الجزائر: جامعة حسية بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.03.
- (26) محمد العويبي، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص.30.
- (27) محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجا (1999-2005). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص.62.
- (28) نفيسة زريق، "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص.127.
- (29) طالم علي وفيلاي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص.105.
- (30) بيتر ميركل، "ماهي البلدان الديمقراطية في عالم اليوم؟"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع.136، باريس 1993، ص-ص.115-116.
- (31) لمزيد من التفاصيل حول العنف في الجزائر، راجع في ذلك:
- مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.
- حسن طواليه، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا. ط.2، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2005.
- (32) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مرجع سبق ذكره، ص.18.